الحالية ترى في سياسة الاستيطان الليكودية تحدّياً سافراً لجهودها المتواصلة من أجل اقناع العرب بالجلوس الى طاولة التفاوض مع اسرائيل.

ومن جهة أخرى، فان المتغيّرات العالمية خلال السنتين الاخيرتين ـ سياسة الانفتاح السوفياتية، وانتهاء الحرب الباردة، وتداعي نفوذ الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى موازية للولايات المتحدة الاميركية ـ تركت هذه الاخيرة متفردة في زعامتها العالمية، وفي ممارسة نفوذها وفرض حلولها العسكرية والسياسية على مختلف بؤر التوتّر في العالم. وكان واضحاً، خلال أزمة الخليج والحرب المدمّرة التي لحقتها، ان واشنطن قرّرت التعامل مباشرة مع بؤر التوتّر الخطرة، بدلاً من الاعتماد على وكلاء محليين، كما كان الحال سابقاً.

هذه التطوّرات، في مجملها، باتت تعني تغيّراً هامّاً، وربما جذرياً، في مكانة اسرائيل وأهميتها الاستراتيجية بالنسبة الى الشريك الاميركي الكبير، على الرغم من انه من السابق لأوانه التوصّل الى استنتاجات قاطعة في هذا المجال. وضمن هذا الاطار يندرج الطلب الاميركي لاسرائيل، خلال أزمة الخليج وحربه، بالتزام ضبط النفس وعدم التدخّل مباشرة في تلك الازمة، بهدف الحفاظ على تماسك تحالفها مع عدد من الدول العربية آنذاك ضد العراق. ولم تكن استجابة اسرائيل لهذا الطلب الاميركي اعترافاً منها بتراجع أهميتها الاستراتيجية في الحسابات الاميركية، بل رغبة في تسجيل خدمة للشريك الاكبر لا بدّ من المطالبة بثمنها مستقبلاً، من جهة، وادراكاً ضمنياً، من جهة أخرى، بأن القدرات العسكرية الاسرائيلية لن تستطيع القيام بأكثر ممّا تقوم به جيوش التحالف في حرب الخليج. ولم تتأخّر اسرائيل كثيراً عن المطالبة بالثمن المناسب لسياستها «المنضبطة»؛ اذ قدّمت، في شباط (فبراير) الماضي، طلباً رسمياً الى الادارة الاميركية للحصول على ضمانات ائتمانية بقيمة عشرة مليارات دولار تتوزّع على خمس سنوات مقبلة. وعلى الرغم من ان هذا الطلب لا يعني حصول اسرائيل من الخزينة الاميركية، مباشرة، على هذا المبلغ؛ الّا ان مجرّد تقديم الضمانات المالية الاميركية يعني تمكين اسرائيل من الحصول على قروض بشروط مريحة من الاسواق المالية العالمية، وعلى ضمانات مماثلة من حكومات غربية أخرى، وعلى التزام واشنطن بتسديد القروض الاسرائيلية في حال عجزت تل ـ أبيب عن ذلك. كما ان اسرائيل كانت تدرك، بالتأكيد، ان فرصة الحصول على مبلغ ضخم بهذا الحجم قد لا تتكرّر ثانية، آخذة في الاعتبار المتغيّرات على الساحتين، الدولية والاقليمية.

الّا ان الادارة الاميركية، في حينها، لم تستقبل هذا الطلب بأي ترحيب أو حماس، وأشارت على اسرائيل بتأجيل طلبها حتى أيلول (سبتمبر)، وهو موعد دراسة الميزانية الاميركية للعام ١٩٩٢، ووافقت، في المقابل، على منح اسرائيل مساعدة خاصة بقيمة ٦٥٠ مليون دولار. ويبدو ان الادارة الاميركية كانت، في موقفها هذا، تنطلق من اعتبارات ثلاثة: الازمة الاقتصادية المتزايدة داخل الولايات المتحدة الاميركية، وسياسة اسرائيل الاقتصادية المتهوّرة، وموقف شامير المتزمّت من الحقوق الفلسطينية المشروعة (تايم، ٢٣/٩/١٩٩١). وفي حين وافقت اسرائيل على هذا التأجيل، فان اللوبي الاسرائيلي في اميركا بدأ استعداداته لشنّ حملة منظّمة على الادارة الاميركية لضمان الموافقة على طلب الضمانات في أيلول (سبتمبر)؛ وبالتالي، فعندما طلب الرئيس بوش تأجيل البحث، مجدداً، في هذه الضمانات لمدة ١٢٠ يوماً، انفجرت في وجهه آلة الضغط الصهيونية، بحيث اضطر بوش، في مؤتمر صحافي عقده بتاريخ ١٢/٩/١٩٩١، الى ان يصف نفسه بـ «الرجل الوحيد الصغير في البيت الابيض» في مواجهة حوالى ١٢٠٠ شخص من نشيطي المنظّمات اليهودية الاميركية، الذين زحفوا الى العاصمة واشنطن لاقناع أعضاء الكونغرس بعدم الاستجابة للطلب الرئاسي (نيوزويك، ٢٣/٩/١٩٩١). وهدّد بوش، في ذلك المؤتمر، باستخدام الـ «فيتو» لالغاء قرار مجلس الشيوخ الاميركي، في حال موافقته على طلب الضمانات الاسرائيلي وعدم استجابته لرغبة الرئيس في تأجيل البحث بهذا الطلب. وتجدر الاشارة، هنا، الى ان الرئيس الاميركي لا يملك حق منع الكونغرس من مناقشة الطلب، ولكنه يملك حق معارضة قراره باستخدام حق النقض (الفيتو) الرئاسي. وفي المقابل، يملك الكونغرس، بأغلبية ثلثي الاصوات (يتألف الكونغرس من مئة عضو)، حق ردّ